

Document: EB 2021/134/R.13  
Agenda: 6(c)  
Date: 16 November 2021  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ذات الأولوية المقرر تمويلها من خلال برنامج المنح العادية

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

**Deirdre Mc Grenra**  
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية  
والعلاقات مع الدول الأعضاء  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

**Dominik Ziller**  
نائب رئيس الصندوق  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2518  
البريد الإلكتروني: d.ziller@ifad.org

**Ashwani K. Muthoo**  
مدير مجموعة ضمان الجودة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2053  
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للموافقة

## المحتويات

- 1 أولاً- الخلفية والأساس المنطقي
- 1 ثانياً - التوجهات الاستراتيجية للمنح العادية في الصندوق
- ثالثاً- مجالات الالتزام ذات الأولوية لبرنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق  
(2024-2022)
- 2 رابعاً- الأساس المنطقي لاختيار مجالات الالتزام الاستراتيجية ذات الأولوية
- 3 خامساً- المبادئ التوجيهية، وتقييم المقترحات والإبلاغ
- 6

## الملحق

المجالات المواضيعية ذات الأولوية للمنح العالمية/الإقليمية للفترة 2021-2015

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على اختيار التزامات تجديد الموارد الخمسة ذات الأولوية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المحددة في الوثيقة لتمويلها من برنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024).

## أولاً- الخلفية والأساس المنطقي

- 1- وافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة التي انعقدت في أبريل/نيسان 2021 على السياسة الجديدة للمنح العادية.<sup>1</sup> وتؤسس السياسة عملية جديدة لتحديد التركيز المواضيعي لبرنامج المنح العادية للصندوق خلال كل دورة من دورات تجديد الموارد في الصندوق. وبموجب سياسة عام 2015 لتمويل المنح،<sup>2</sup> جرى تحديد التركيز المواضيعي على أساس سنوي أو كل ثلاث سنوات من خلال مذكرة توجيهية استراتيجية توافق عليها لجنة الإدارة التنفيذية.<sup>3</sup> وبموجب سياسة عام 2021، يجري تقديم موجز للالتزامات تجديد الموارد ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من الأنشطة الممولة بالمنح للموافقة عليه في الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي التي تسبق بدء كل دورة من دورات تجديد الموارد.
- 2- وتماشياً مع هذه الأحكام، تحدد هذه الوثيقة التزامات تجديد الموارد ذات الأولوية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي يمكن أن تستفيد من الأنشطة الممولة من برنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024).<sup>4</sup> وستسمح هذه الالتزامات ذات الأولوية للمجلس والإدارة باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحديد أولويات الأنشطة التي سيجري تمويلها من خلال موارد المنح العادية.

## ثانياً - التوجهات الاستراتيجية للمنح العادية في الصندوق

- 3- تنص سياسة المنح العادية على أن الهدف العام لبرنامج المنح العادية يكمن في المساهمة في تعزيز مهمة الصندوق المتمثلة في إحداث التحول الريفي المستدام والشمولي والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4- ويسعى برنامج المنح العادية إلى تحقيق هدفين استراتيجيين متعاضدين:
  - (1) الهدف الاستراتيجي 1: تسخير أثر أفضل لبرنامج عمل الصندوق على الأرض بوسائل تشمل تحسين القدرات داخل البلدان من أجل زيادة استدامة الفوائد؛
  - (2) الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز بيئة سياسات واستثمار مواتية بشكل أكبر لزارعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.
- 5- وتنص نظرية التغيير الخاصة ببرنامج المنح العادية على أن البرنامج سيمول التدخلات التحفيزية مع الاستفادة من الإمكانيات بهدف إتاحة فرص أوسع لمشاركة الصندوق من خلال برنامج القروض والمنح والبرامج والأدوات الأخرى.<sup>5</sup> وستعمل التدخلات من خلال المسارات التالية: (1): تحسين بيئة السياسات والاستثمار؛ (2) تعبئة خبرات وموارد الشركاء الاستراتيجيين والتشغيليين من أجل تعميق أثر برنامج عمل الصندوق؛

<sup>1</sup> الوثيقة EB 2021/132/R.3.

<sup>2</sup> الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1.

<sup>3</sup> غطت أحدث مذكرة توجيهية استراتيجية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019-2021).

<sup>4</sup> ترد التزامات تجديد الموارد للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في الملحق الأول بوثيقة "تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التعافي، وإعادة البناء والقدرة على الصمود" (GC 44/L.6/Rev.1).

<sup>5</sup> الوثيقة EB 2021/132/R.3، القسم رابعاً- باء والملحق الثالث.

(3) تحسين توافر المعارف والابتكارات واستيعابها من أجل تعزيز الأثر والاستدامة. ويقابل كل مسار أحد مجالات العمل/المدخلات في نظرية التغيير الخاصة ببرنامج المنح العادية.

6- وستعمل التدخلات على طول هذه المسارات على تنشيط أوجه التآزر بين الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية، وقيادة مشاركة قوية تتجاوز المستوى القطري، والمساعدة على إطلاق شراكات واعدة لأغراض التمويل المشترك، وإعطاء الأفضلية لاستخدام المعرفة من أجل تعزيز جودة البرامج والسياسات، وتعزيز بيئة مواتية للسياسات والاستثمار (النتائج الخمس لبرنامج المنح العادية).

## ثالثاً- مجالات الالتزام ذات الأولوية لبرنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024)

7- جرى اقتراح مجالات الالتزام ذات الأولوية الخمسة التالية لبرنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ واختيرت من ضمن جميع التزامات تجديد الموارد الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وذلك بالاستناد إلى الأساس المنطقي الذي جرت مناقشته في القسم رابعاً:

- (1) **مجال الالتزام ذو الأولوية 1: رفع مستوى الطموح فيما يخص التعميم والقضايا الأخرى ذات الأولوية، وتعزيز استهداف أشد سكان الريف ضعفاً (التزام تجديد الموارد 1-1 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** ويغطي هذا المجال المبادرات التي ستساعد على التعبير بشكل أفضل عن أولويات التعميم والإدماج الاجتماعي في العمليات التي يمولها الصندوق. وينبغي على المبادرات أن تركز على تجريب الحلول الابتكارية على صعيد التغذية، والمناخ، والمنظور الجنساني، والشباب والتنوع البيولوجي. وسيجري النظر أيضاً في الأنشطة التي تعطي الأفضلية لإدراج الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعات مستهدفة ذات أولوية.
- (2) **مجال الالتزام ذو الأولوية 2: التركيز الاستراتيجي على الهشاشة، والنزاعات وبناء القدرة على الصمود (التزام تجديد الموارد 1-2 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** ويغطي هذا المجال المبادرات التي ستساعد الصندوق على إنجاز عمليات أكثر فعالية، وتعبئة الموارد وتعزيز التعاون في الأوضاع الهشة والطارئة والمتأثرة بالنزاعات، إلى جانب الأنشطة التي ستدعم التنمية المستدامة والشمولية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- (3) **مجال الالتزام ذو الأولوية 3: الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الأثر (التزام تجديد الموارد 1-4 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** ويغطي هذا المجال المبادرات التي ستسهم في تعزيز تحقيق أهداف إطار الشراكات في الصندوق أو تدعم على نحو أوسع مسار الشراكات الخاص بسياسة المنح العادية (الاستفادة من خبرات الشركاء الاستراتيجيين والتشغيليين ومواردهم من أجل تعميق أثر برنامج عمل الصندوق). وينبغي على الأنشطة أن تركز على إرساء أو تعزيز الشراكات الاستراتيجية الإقليمية والعالمية ذات الأولوية العالية ودعم المشاركة العالمية للصندوق في المنتديات والتحالفات العالمية (مثل منتدى التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، ومتابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية والمبادرات الأخرى)، والمؤسسات المعرفية، ومنظمات المنتجين، والشبكات المواضيعية، والقطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى. ويمكن للمبادرات في هذا المجال أن تسهم أيضاً في تنفيذ استراتيجية الصندوق الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- (4) **مجال الالتزام ذو الأولوية 4: تعزيز الأداء والكفاءة (التزام تجديد الموارد 1-2 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** ويغطي هذا المجال المبادرات التي ستساعد الصندوق على تعظيم الآثار

والنتائج عن طريق تحسين الأداء والكفاءة في البرامج القطرية التحويلية من خلال: (1) تحسين القدرات داخل البلدان؛ (2) تحسين توافر واستيعاب المعارف والابتكارات ذات الصلة التي تستهدف الفقراء، بما يتماشى مع النموذج التشغيلي للصندوق والمبادئ التوجيهية للابتكار. وستسند الأولوية إلى الأنشطة التي تركز على بناء قدرات وحدات إدارة المشروعات على صعيد الرصد والتقييم وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والأنشطة التي من شأنها أن تعزز الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ونهج الزراعة الرقمية.

(5) **مجال الالتزام ذو الأولوية 5: الاستدامة وتوسيع نطاق النتائج (الالتزام تجديد الموارد 2-2 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** ويغطي هذا المجال الأنشطة التي ستدعم زيادة تركيز الصندوق على المشاركة في السياسات كوسيلة لتعزيز التغيير المنهجي للمجموعات التي يستهدفها الصندوق والتي ستساعد على تعزيز استدامة برنامج عمل الصندوق عن طريق تحسين بيئة السياسات والاستثمار لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وتماشيا مع المسار السياساتي الخاص بسياسة المنح العادية، يجب على المقترحات المقدمة في مجال الالتزام ذي الأولوية هذا أن تركز على الأنشطة على المستويين العالمي والإقليمي بهدف دعم السياسات الرفيعة المستوى الرامية إلى تحقيق التحول الشمولي والمستدام للنظم الغذائية الريفية. وهي قد تشمل أيضا عملا تحليليا لدعم مثل هذه الأنشطة.

## رابعاً- الأساس المنطقي لاختيار مجالات الالتزام الاستراتيجية ذات الأولوية

8- **الدروس المستفادة والاستمرارية.** لدى اقتراح مجالات الالتزام الخمسة ذات الأولوية، جرى النظر في الدروس المستفادة على صعيد أداء الأنشطة التي مولها برنامج المنح العادية ونتائجها من أجل ضمان تركيز الصندوق للموارد المتاحة على المجالات التي كان أداء المنح العادية فيها قويا.<sup>6</sup> وتُظهر التقييمات والاستعراضات أن المنح العادية حققت نتائج ملموسة عن طريق دعم البحوث الزراعية المناصرة للفقراء، وتجربة الابتكارات التي سيجري توسيع نطاقها من خلال العمليات الممولة بقروض، والمساهمة بالمعرفة وبناء مجتمعات الممارسة، وتهيئة فرص لحوار السياسات وبناء القدرات من أجل تعزيز أداء وكفاءة المشروعات الاستثمارية للصندوق. وسيستمر السعي إلى تحقيق هذه النتائج في إطار مجالات الالتزام ذات الأولوية المقترحة. وجرى الحرص على ضمان درجة من الاستمرارية مع المجالات المواضيعية ذات الأولوية التي جرى تحديدها لبرنامج المنح العادية في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (مثل تعميم الأولويات والشراكات) بهدف تعزيز أوجه التآزر مع التدخلات الجارية والتي جرى إتمامها مؤخرا والتمويل، والمساعدة في ترسيخ الإنجازات الماضية أو توسيع نطاقها.<sup>7</sup>

9- وفي الوقت ذاته، تستند مجالات الالتزام ذات الأولوية المقترحة إلى الدروس المستفادة للمساعدة في معالجة مجالات التحسين التي جرى تحديدها. وتشير التقييمات إلى أنه يمكن تعزيز القيمة مقابل المال المنفق والأثر الإنمائي للمنح العادية عن طريق أهداف أكثر تركيزاً، وتعزيز التكامل مع البرامج القطرية، والاستفادة المتسقة من المعرفة، وتبسيط إجراءات التصميم والموافقة، وتمتين عمليات الرصد والتقييم، والإبلاغ والتعلم على المستوى المؤسسي. وفي حين ستجري معالجة هذه المسائل بشكل شامل من خلال المبادئ الأساسية لسياسة المنح العادية، إلا أن مجالات الالتزام المختارة ذات الأولوية ستساهم في إدخال التحسينات المطلوبة. وعلى سبيل المثال، سوف تضع مجالات الالتزام ذات الأولوية الأساس لتعزيز التكامل مع البرامج القطرية ومع المجموعة الموسعة لأدوات الصندوق (لا سيما من خلال مجالات الالتزام ذات الأولوية 1 و 2 و 4). وهي

<sup>6</sup> تناقش وثيقة سياسة المنح العادية (EB 2021/132/R.3) وملحقها الأول الدروس المستفادة من التقييمات والاستعراضات المختلفة لأنشطة الصندوق الممولة من برنامج المنح العادية.

<sup>7</sup> وتعرض المجالات المواضيعية المختارة ذات الأولوية للمنح العالمية/الإقليمية بين عامي 2015 و 2021 في الملحق الأول.

تركز على مجموعة محدودة من الأنشطة ذات الارتباط الوثيق بنظرية التغيير لمساعدة الصندوق على تحديد الأولويات بين المقترحات على أساس تنافسي من الناحية الاستراتيجية.

10- **الروابط مع نظرية التغيير الخاصة ببرنامج المنح العادية.** يوضح الجدول 1 مجالات الالتزام ذات الأولوية المقترحة مقابل المسارات/المدخلات والنتائج والأهداف الاستراتيجية لنظرية التغيير الخاصة ببرنامج المنح العادية. وفي حين أنه يمكن للمبادرات في إطار كل مجال من مجالات الالتزام ذات الأولوية أن تساهم في أكثر من نتيجة واحدة أو هدف استراتيجي واحد، فإن الجدول 1 يشير إلى تلك التي يُتوقع أن تساهم فيها كل مبادرة بشكل أساسي. وتغطي مجالات الالتزام ذات الأولوية جميع جوانب نظرية التغيير بحيث تساهم المبادرات الممولة في إطار المجالات المختلفة بصورة مشتركة في تحقيق الرؤية الرفيعة المستوى والآثار المتوقعة لبرنامج المنح العادية.

الجدول 1

**الروابط بين مجالات الالتزام ذات الأولوية ونظرية التغيير**

الهدف الاستراتيجي	الهدف الاستراتيجي 1: تسخير الأثر	الروابط بنتائج نظرية التغيير	الروابط بمسارات/مدخلات نظرية التغيير	الهدف الاستراتيجي 2: بيئة السياسات/الاستثمار
	الهدف الأساسي	استخدام المعرفة لتعزيز جودة البرامج والسياسات	المعرفة، والأدلة والابتكار	مجال الالتزام ذو الأولوية 1: التعميم والاستهداف
	الهدف الأساسي	التأزر بين الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية	المعرفة، والأدلة والابتكار	مجال الالتزام ذو الأولوية 2: الهشاشة والنزاعات والقدرة على الصمود
	الهدف الأساسي	إطلاق الشراكات ودفع عجلة التمويل المشترك	الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية	مجال الالتزام ذو الأولوية 3: الشراكات الاستراتيجية
	الهدف الأساسي	تعزيز مشاركة الصندوق على المستويات القطرية/الإقليمية/العالمية	المعرفة، والأدلة والابتكار	مجال الالتزام ذو الأولوية 4: الأداء والكفاءة
	الهدف الأساسي	تعزيز بيئة مواتية للسياسات والاستثمار	بيئة السياسات والاستثمار	مجال الالتزام ذو الأولوية 5: الاستدامة وتوسيع نطاق النتائج
	الهدف الأساسي	تعزيز مشاركة الصندوق على المستويات القطرية/الإقليمية/العالمية		

- 11- **الميزة النسبية مقارنة بأدوات الصندوق الأخرى.** تركّز مجالات الالتزام المختارة ذات الأولوية على الأنشطة التي يصعب دعمها من خلال أدوات ومصادر تمويل أخرى متاحة للصندوق. واستناداً إلى الأدلة التقييمية التي تركز عليها سياسة المنح العادية، تتمتع المنح العادية بميزة نسبية واضحة وسمات فريدة مقارنة بأدوات الصندوق الأخرى. وتعدّ المنح العادية الأداة المتاحة الوحيدة التي تسمح للصندوق باختبار وتجريب النهج الابتكارية التي تتطلب إقبالا أكبر على المخاطر؛ وينعكس ذلك في المجالين 1 و3 من مجالات الالتزام ذات الأولوية. وتتيح المنح العادية إمكانية تمويل الأنشطة التي تعتبر هامة ولكن يصعب إدراجها في الاستثمارات الممولة بقروض، مثل بناء القدرات، والدعوة على مستوى العالم، والعمل المعرفي وبناء الشراكات (التي تجري تغطيتها في مجالات الالتزام ذات الأولوية 3 و4 و5). وتمكّن المنح العادية الصندوق أيضا من توفير استجابة سريعة في حالات الطوارئ بما يتجاوز توافر واختصاصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الوصول إلى الموارد المقترضة؛ ويجري تناول ذلك من خلال مجال الالتزام 2 ذي الأولوية. وهي تعتبر كذلك إحدى الأدوات القليلة التي تسمح للصندوق بالمشاركة بما يتجاوز المستوى القطري، ومقاربة التنمية الريفية من منظور إقليمي أو عالمي، والعمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية كأعضاء يودون دورا حاسما في المجموعات الأساسية التي يستهدفها الصندوق (المجالان 3 و5 من مجالات الالتزام ذات الأولوية).
- 12- وبالتالي، ستكون المبادرات الممولة من برنامج المنح العادية في إطار مجالات الالتزام المقترحة ذات الأولوية ضرورية للصندوق من أجل تحقيق الأثر والوفاء الكامل بالتزاماته الخاصة بتجديد الموارد ومهمته الإنمائية. وسيتميز التركيز على المجالات المكتملة للأدوات الأخرى وأساليب المشاركة أكبر الفرص لتعظيم الآثار التحفيزية للتدخلات، بما يتماشى مع نظرية التغيير والمبادئ الرئيسية لبرنامج المنح العادية.
- 13- **الأساس المنطقي لاستبعاد بقية التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** لم تُقترح الالتزامات الأربعة التالية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق كمجالات التزام ذات أولوية لبرنامج المنح العادية:
- (1) إعطاء الأولوية لأشد البلدان فقرا في الموارد الأساسية للصندوق (الالتزام 1-3)؛
  - (2) توسيع حزمة أدوات الصندوق لدعم سكان الريف الفقراء (2-3)؛
  - (3) زيادة اللامركزية في الصندوق، مع تعزيز آليات الضمانات المؤسسية وإدارة المخاطر (1-3)؛
  - (4) زيادة الموارد من خلال دمج الاقتراض لتحقيق مستوى مستهدف لبرنامج القروض والمنح يعادل 3.8 مليار دولار أمريكي وإدخال برنامجين جديدين - برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج تمويل القطاع الخاص (2-3).
- 14- واستبعدت هذه الالتزامات لأنها لا تندرج ضمن نطاق برنامج المنح العادية ولا ترتبط بصورة وثيقة بالهدفين الاستراتيجيين لسياسة المنح العادية. وعلاوة على ذلك، يمكن تمويلها على نحو أنسب من خلال موارد من الميزانية الإدارية للصندوق، والاستثمارات في إطار برنامج القروض والمنح وآلية الوصول إلى الموارد المقترضة، ومصادر أخرى. غير أن برنامج المنح العادية قد يساهم بصورة غير مباشرة في هذه الالتزامات التي لا تحظى بالأولوية من خلال المبادئ الأساسية لسياسة المنح العادية. وعلى سبيل المثال، يجري فصل الموارد في إطار برنامج المنح العادية عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وستُخصص في المقام الأول لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بما يتماشى مع المبادئ الشاملة التي تحكم توزيع موارد الصندوق. وسيساعد برنامج المنح العادية، من خلال تركيز الأنشطة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، الصندوق على إيصال الآثار وزيادة القيمة مقابل المال المنفق لعملياته في أشد البلدان فقرا وضعفا، بما يتماشى مع التزام تجديد الموارد 1-3.

## خامسا- المبادئ التوجيهية، وتقييم المقترحات والإبلاغ

- 15- سُنطبق جميع الأحكام والمبادئ الرئيسية المنصوص عليها في سياسة المنح العادية لتحديد أولويات تخصيص الموارد في إطار برنامج المنح العادية، وسُنستخدم لتقييم أهلية المقترحات وتحديد أولوياتها بشكل تنافسي.<sup>8</sup> وتمشيا مع سياسة المنح العادية، لن تصدر الموافقة على مقترحات المنح الفردية على أساس من يأتي أولا يُخدم أولا، وإنما سيجري تقييمها عن طريق عمليات ضمان الجودة المستقلة التي يتبعها الصندوق لتحديد مدى ملاءمتها للتمويل. وسُنُدرج المزيد من التوجيه حول المبادرات التي يحتمل دعمها في إطار كل مجال من مجالات الالتزام ذات الأولوية في إجراءات المنح، وهو قيد الإعداد حاليا. وسيجري تبسيط بطاقة الدرجات الواردة في الملحق الرابع في وثيقة سياسة المنح العادية من أجل ضمان تقييم مقترحات المنح بصورة منهجية على أساس مساهمتها المحتملة في مجال واحد على الأقل من مجالات الالتزام ذات الأولوية التي وافق عليها المجلس.
- 16- وجرى الاتفاق على تخصيص مبلغ 75 مليون دولار أمريكي لبرنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.<sup>9</sup> ولضمان عدم الالتزام مسبقا بالموارد من برنامج المنح العادية، سُنخصص الموارد المتاحة بالتساوي على مدى السنوات الثلاث، مع مظلروف إشاري يبلغ حوالي 25 مليون دولار أمريكي يجري الالتزام به سنويا خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيساعد ذلك على الحفاظ على المرونة في الاستجابة لأية أولويات قد تظهر خلال فترة تجديد الموارد، كما أنه سيكفل تعظيم أوجه التآزر مع برنامج عمل الصندوق خلال تنفيذ البرنامج.
- 17- وتنص سياسة المنح العادية على أن الهدف الاستراتيجي 1 سيتلقى مبلغا أكبر بكثير من تمويل المنح العادية في أي فترة من فترات تجديد الموارد. وسيجري بالتالي تخصيص حصة أكبر من الموارد للمبادرات في إطار مجالات الالتزام ذات الأولوية التي تساهم بشكل أساسي في الهدف الاستراتيجي 1 كما هو مبين في الجدول 1، وللمبادرات في إطار مجالات الالتزام الأخرى ذات الأولوية عندما يكون من الواضح أنها تساهم بشكل كبير في الهدف الاستراتيجي 1. ولمساعدة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مقترحات المنح الجديدة، سُنُدرج جدول يوضح توزيع الموارد التي جرى تخصيصها والالتزام بها بالفعل لكل هدف استراتيجي ومجال التزم ذي أولوية في كل مذكرة تمهيدية صادرة عن لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات للمنح العادية.
- 18- **إطار النتائج والإبلاغ.** يشتمل الإطار الإشاري لنتائج سياسة المنح العادية على مؤشر متعلق بالالتزامات الاستراتيجية ذات الأولوية. ويندرج المؤشر 2 المذكور تحت النتيجة المتوقعة "الصلة والمواءمة مع سياسة المنح العادية": عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المتوائمة مع كل هدف استراتيجي وكل التزم من التزمات تجديد الموارد ذات الأولوية التي حددها المجلس التنفيذي.
- 19- وسُنجمع البيانات الخاصة بهذا المؤشر في مرحلة التصميم من قبل مجموعة ضمان الجودة، مع إشارة محددة إلى مجالات الالتزام ذات الأولوية التي جرى تحديدها في هذه الورقة، وسيجري الإبلاغ عنها في التقرير المرحلي المخصص الذي سُنُحال إلى المجلس التنفيذي سنويا في دورته المنعقدة في شهر أبريل/نيسان. وسيغطي التقرير بصورة شاملة الجوانب الأخرى المتعلقة بالتنفيذ الفعال والكفؤ لبرنامج المنح، كما أنه سيبلغ المجلس التنفيذي بانتظام حول كيفية تخصيص موارد المنح عبر المجالات ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، وكجزء من تقرير استعراض منتصف المدة المقدم إلى كل دورة من دورات هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، سُنُدراج الإدارة قسما مخصصا عن تنفيذ سياسة المنح العادية.

<sup>8</sup> جرى تحديد المبادئ الأساسية في القسم جيم من سياسة المنح العادية لعام 2021 (EB 2021/132/R.3، الفقرات 18-28).

<sup>9</sup> الوثيقة GC 44/L.6/Rev.1. والاقتراضات المعدلة لتجديد الموارد في الوثيقة EB 2021/133/R.13.



20- **إجراءات التنفيذ.** تقوم مجموعة ضمان الجودة بإعداد إجراءات تنفيذ سياسة المنح العادية بالتعاون مع جميع الشعب ذات الصلة، وستعرض على لجنة الإدارة التنفيذية للموافقة عليها. وبعد موافقة لجنة الإدارة التنفيذية، ستعمم الإجراءات المحدثة على موظفي الصندوق بحلول أوائل عام 2022. وسيجري تقاسم إجراءات التنفيذ الجديدة للعلم كجزء من التقرير المرحلي الذي سيُعرض على المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2022.

## المجالات المواضيعية ذات الأولوية للمنح العالمية/الإقليمية للفترة 2015-2021

بالنسبة إلى المنح الموافق عليها في عامي 2019 و2021 (مذكرة التوجيه الاستراتيجي للفترة 2019-2021):

- 1: مجال الأولوية: الإنتاج من أجل الأمن الغذائي والتغذية وتوليد الدخل
- 2: مجال الأولوية: تغير المناخ، والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية
- 3: مجال الأولوية: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- 4: مجال الأولوية: الفرص لصالح الشباب
- 5: مجال الأولوية: فرص الأعمال التجارية والشراكة مع القطاع الخاص
- 6: مجال الأولوية: الأولوية الاستراتيجية التي صادقت عليها لجنة الإدارة التنفيذية

بالنسبة إلى المنح الموافق عليها في عام 2018 (مذكرة التوجيه الاستراتيجي للعام 2018):

- 1: مجال الأولوية: وصول شباب الريف وسكان الريف الضعفاء إلى الأصول الإنتاجية، والتمويل، والموارد الطبيعية والمهارات/القدرة الجديدة
- 2: مجال الأولوية: الخدمات الاستشارية وخدمات الإرشاد الزراعي لصالح صغار المنتجين الريفيين ومنظمتهم
- 3: مجال الأولوية: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها
- 4: مجال الأولوية: البحوث الزراعية من أجل التنمية بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام من أجل الأمن الغذائي والتغذية وتوليد الدخل

بالنسبة إلى المنح الموافق عليها في عام 2017 (مذكرة التوجيه الاستراتيجي للعام 2017):

- 1: مجال الأولوية: حقوق السكان الأشد ضعفا وإمكانية وصولهم إلى الموارد
- 1-2: مجال الأولوية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكارية لصالح المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة
- 2-2: مجال الأولوية: الفاقد من الأغذية على طول سلاسل القيمة
- 3: مجال الأولوية: تحسين جمع البيانات، وإدارة أفضل للنتائج
- 4: مجال الأولوية: البحوث الزراعية من أجل التنمية

بالنسبة إلى المنح الموافق عليها في عام 2016 (مذكرة التوجيه الاستراتيجي للعام 2016):

- 1: مجال الأولوية: شباب الريف والبطالة
- 2: مجال الأولوية: الإدماج المالي الريفي
- 3: مجال الأولوية: تحسين جمع البيانات، وإدارة أفضل للنتائج
- 4: مجال الأولوية: البحوث الزراعية من أجل التنمية

**بالنسبة إلى المنح الموافق عليها في عام 2015 (مذكرة التوجيه الاستراتيجي للعام 2015):**

- 1: مجال الأولوية : برامج البحوث الزراعية من أجل التنمية المناصرة للفقراء
- 2: مجال الأولوية : تمتين الروابط بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة/المنتجين الريفيين وسلاسل القيمة
- 3: مجال الأولوية : تمكين منظمات المزارعين والشعوب الأصلية
- 4: مجال الأولوية : تسخير العلاقة بين الريف والحضر من أجل التنمية
- 5: مجال الأولوية : تحسين المساءلة عن النتائج وسد الفجوات في البيانات بشأن المسائل ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى الصندوق